متابعة حالة

حالة التحرر في النيجر

الأبعاد والتداعيات

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 8 آب / أغسطس 2023

فهرس

- **مقدمة**
- **الأبعاد رئيسية للحراك العسكري في النيجر**
- **التداعيات المحتملة وفقا للجهات الإقليمية والدولية**
- **أبعاد الضغوط الخارجية على النيجر**
- **خلاصة**

مقدمة

شهدت النيجر، في 26 يوليو 2023، حراكا عسكرياً شاركت فيه قوات الحرس الرئاسي المعروفة بقوات النخبة، بقيادة الجنرال عمر تشياني، عقِب اعتقال الرئيس "محمد بازوم" في القصر الرئاسي، كما أصدرت قوات الدفاع والأمن بياناً عسكريّاً متلفزاً في 27 يوليو، ظهر فيه الكولونيل أمادو عبد الرحمن وتسعة من الجنود الآخرين، يقضي بعزل بازوم من السلطة، وتشكيل المجلس الوطني لحماية الوطن، واتخاذ عدد من الإجراءات الاستثنائية للحفاظ على سلامة واستقرار البلاد. ويُعَد هذا الحراك العسكري هو الخامس الذي تشهده البلاد منذ استقلالها في عام 1960، والمحاولة الثالثة خلال العامين الماضيين؛ ففي عام 2021 شهدت البلاد محاولة لكنها فشلت قبل تنصيب الرئيس "بازوم" بأيام قليلة، ورصدت تقارير محاولة أخرى في مارس 2023 أثناء زيارة خارجية للرئيس. ومن ثم، أضحت النيجر جزءاً من حزام الحراك العسكري الشامل الذي تشهده منطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة، في الوقت الذي ينظر إليها الغرب على أنها واحة الاستقرار مقارنةً بمحيطها الإقليمي المضطرب، وحليفها الرئيسي في عدد من الملفات الاستراتيجية، مثل الحرب على الإرهاب، والهجرة غير الشرعية؛ الأمر الذي يهدد بتفاقم زعزعة الاستقرار في الساحل، إذا ما تدخل الغرب لإحباط الحراك العسكري، ويهدد المصالح الدولية الاستراتيجية هناك (خاصة الفرنسية)، ويُنذر باحتدام سباق التنافس الدولي في المنطقة.

الدول المؤيدة والمعارضة
للانقلاب العسكري في نيجر

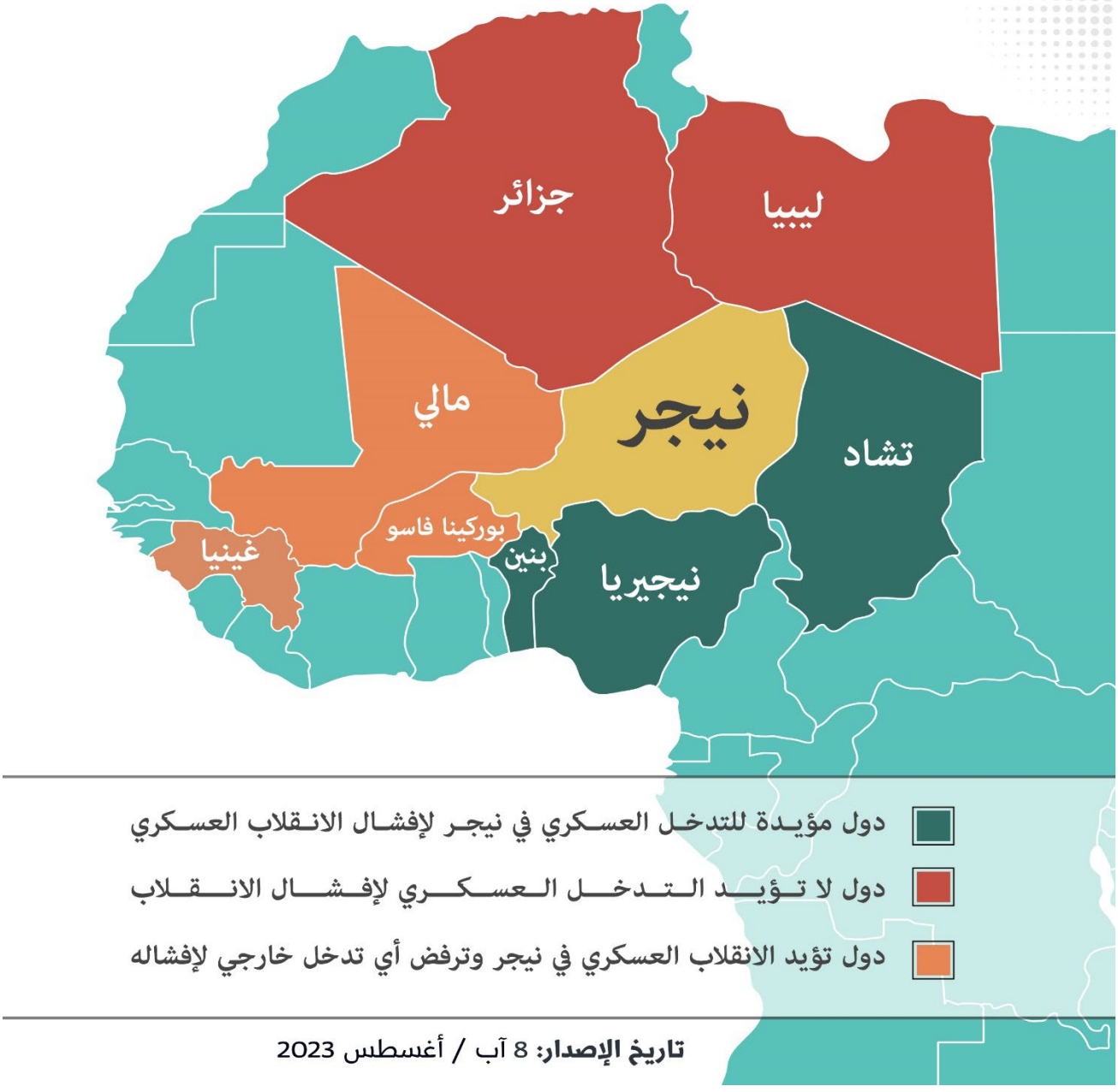

تاريخ الإصدار: 8 آب / أغسطس 2023

الأبعاد الرئيسية للحراك العسكري في النيجر

تتسارع أحداث الحراك العسكري في النيجر منذ الإعلان عنه لتشهد الساحة السياسية المزيد من التطورات. ويمكن الإشارة إلى أبرز أبعاد اندلاع هذا الحراك في البلاد على النحو التالي:

1- طرح أسباب متعددة دافعة للحراك العسكري في النيجر

- **السبب المباشر** الذي ورد في البيان العسكري الأول لتحرك العسكريين للإطاحة بنظام الرئيس بازوم، والذي تضمن ارتفاع معدلات الفساد في مؤسسات الدولة، واستمرار تدهور الأوضاع الأمنية، وسوء الإدارة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.
- **الأسباب غير المباشرة**: أبرزها في الخلافات بين القيادة السياسية وبعض القيادات العسكرية، بعدما أشارت تقارير إلى رغبة الرئيس بازوم في التخلص من الموالين للرئيس السابق محمد إيسوفو في المؤسسات الأمنية، بما في ذلك قوات الحرس الرئاسي، وعلى رأسهم اللواء عمر تشياني أحد أبرز المُقرَّبين لإيسوفو، الذي عيَّنه في عام 2015 في منصبه الحالي.
- العلاقة الوثيقة التي تربط بازوم بفرنسا؛ ما أدى إلى تنامي استياء القادة العسكريين؛ الأمر الذي جعل البلاد مُعرَّضة بشكل أكبر لخطر الانقلابات على مدار العامَين الماضيَين، وتزايد المخاوف من وصول العلاقة بين الطرفين إلى مرحلة اللاعودة، وهو ما تشهده البلاد خلال الوقت الراهن.

2- الإعلان عن إجراءات عسكرية استثنائية

بمجرَّد إعلان قوات الدفاع والأمن إدارة البلاد لفترة انتقالية عقب الإطاحة بنظام بازوم، سارعت إلى اتخاذ عدد من التدابير الاستثنائية لحماية البلاد من الفوضى، والاستعداد لحقبة سياسية جديدة؛ حيث قررت تعليق العمل بالدستور، وتعليق العمل بكافَّة المؤسسات الحكومية، وتعليق أنشطة الأحزاب السياسية في البلاد حتى إشعار آخر، بالإضافة إلى إغلاق المطار الدولي، وإغلاق الحدود البرية والجوية حتى استقرار الأوضاع، علاوةً على فرض حظر التجوال في جميع أنحاء البلاد، والسيطرة على مبنى الإذاعة والتليفزيون، وتنفيذ حملة اعتقالات واسعة طالت أكثر من 5 وزراء والمُقرَّبين من الرئيس بازوم.

3- تحولات متسارعة في موقف القوات المسلحة

سرعان ما تحوَّل موقف القوات المسلحة بعد تردده في البداية إلى مؤيد للانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس بازوم وإعلان الولاء للمجلس الوطني لحماية الوطن وفقاً لبيان رئيس الأركان عبده صديق عيسى؛ وذلك تجنباً للاقتتال داخل صفوف الجيش النيجري، وحفاظاً على تماسك البلاد، وهو ما أسهم في تحوُّل المحاولة إلى احراك عسكري مكتمل الأركان بمباركة الجيش وقادته، ليميل توازن القوة في المشهد النيجري الراهن لصالح المؤسسة العسكرية على حساب النظام الحاكم بقيادة الحزب النيجري للديمقراطية والاشتراكية.

4- تمسُّك الرئيس المخلوع بازوم بالسلطة

أشارت تقارير إلى رفض الرئيس "بازوم" تقديم استقالته إلى الجنرال تشياني، وهو ما يعكس تمسُّكه بالسلطة في البلاد؛ حيث أكد وزير خارجيته حسومي مسعودو أن بازوم لا يزال يمثل السلطة الشرعية في البلاد، كما دعا مسعودو الرأي العام النيجري الى الحشد والتعبئة لرفض الانقلاب والتصدي له في أنحاء البلاد.

5- انهيار مفاوضات الوساطة

فشلت جميع المحادثات مع قادة الحراك العسكري خلال الساعات الأولى من اندلاعه؛ فقد أجرى الرئيس بازوم مفاوضات مع الجنرال تشياني لإيجاد مخرج مناسب قبل أن تفشل، كما دخل بعض الأطراف السياسية المحلية مثل الرئيس السابق محمد إيسوفو، ورئيس الوزراء السابق برجي رافيني لإجراء محادثات مع تشياني دون التوصل إلى نتائج إيجابية.فيما توجه باتريس تالون رئيس بنين، إلى العاصمة نيامي عقب لقائه الرئيس النيجيري بولا أحمد تينوبو باعتباره الرئيس الحالي **لمنظمة إيكواس**[1]؛ وذلك للقيام بوساطة بين النظام الحاكم وقادة الحراك، عقب اعتقال الرئيس بازوم؛ من أجل التوصل إلى تسوية من شأنها استعادة الشرعية الدستورية في البلاد، وسط تنبؤات بإخفاق جديد لإيكواس في تحقيق نتائج إيجابية هناك.

6- تحرك الظهير الشعبي للجيش

خرجت مسيرات شعبية مؤيدة للجيش والحراك العسكري الذي تشهده البلاد، كما قام المتظاهرون باقتحام المقر الرئيسي للحزب الحاكم في العاصمة نيامي. وربما يعتمد الحكام الجدد على تلك المسيرات خلال الفترة المقبلة؛ لتسهيل اتخاذ قرارات وإجراءات؛ منها ما يتعلق بإعادة تشكيل علاقاتها مع بعض القوى الدولية الفاعلة، لا سيما فرنسا.

7- محاولة طمأنة المجتمع الدولي

شددت قوات الدفاع والأمن على احترامها جميع الالتزامات التي تعهدت بها النيجر مع العالم الخارجي، والتزام قادة الحراك العسكري بسلامة الرئيس بازوم وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان؛ وذلك في محاولةٍ لتخفيف حدة الضغوط الإقليمية والدولية على الحكام العسكريين الجدد، وفتح قنوات اتصال مع القوى الفاعلة؛ من أجل التوصُّل إلى تفاهمات حول مستقبل العلاقات بين الطرفَين، خاصةً أن مواقف الإدانة من المجتمع الدولي قد انهالت ضد الحراك العسكري مطالبةً بالإفراج الفوري عن الرئيس بازوم، وهو ما دفع المجلس الوطني لحماية الوطن إلى تحذير القوات الأجنبية، بما في ذلك الفرنسية، من التدخل في الشأن الداخلي للنيجر، خاصةً بعدما أشارت تقارير إلى هبوط طائرة عسكرية فرنسية في مطار نيامي الدولي برغم الإجراءات التي تُقِر بإغلاق الحدود الجوية والبرية.

8- تزايد الجدل حول الدور المحتمل لفاجنر الروسية

بمُجرَّد الإعلان عن اندلاع الحراك العسكري الأخير في نيامي، اتجهت أصابع الاتهام – من جانب كثير من المتابعين – إلى تورط مجموعة فاجنر الأمنية (الذراع العسكرية والأمنية لروسيا في أفريقيا) بالضلوع في دعم هذا الحراك أو ارتباطها بقادته، لا سيما أن نفوذ فاجنر يتسع بوضوح في منطقة الساحل؛ حيث يمتد نشاطها من الشمال في ليبيا مروراً بغرب دارفور في السودان وأفريقيا الوسطى ومالي وبوركينا فاسو ووصولاً إلى العمق الأفريقي في الساحل وغرب أفريقيا.

[1] مجموعة "الإيكواس" فإنها تضم 15 دولة من غرب إفريقيا، هي: (السنغال، نيجيريا، ساحل العاج، مالي، النيجر، بوركينا_فاسو، غانا، غينيا، غينيا بيساو، بنين، ليبيريا، توجو، الرأس الأخضر، سيراليون، جامبيا).

التداعيات المحتملة وفقا للجهات الإقليمية والدولية

قد يؤدي الحراك العسكري داخل النيجر إلى بعض التداعيات الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

1- احتمالية تصعيد التنظيمات الإرهابية نشاطها

في خبرة بعض دول الجوار التي مرت بمرحلة الانقلابات العسكرية خلال العامين الماضيين، مثل مالي وبوركينا فاسو، تفاقمت الأوضاع الأمنية في البلاد نتيجةَ نشاط التنظيمات الإرهابية التي تصاعد دورها في العديد من المناطق؛ لذلك تتزايد المخاوف من تصعيد تنظيمَي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الموالية للقاعدة، وتنظيم داعش في الساحل للهجمات المسلحة في الأراضي النيجرية، لا سيما في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي عند مثلث تيلابيري عند الحدود مع دولتَي بوركينا فاسو ومالي.

2- تفاقم الاضطرابات الإقليمية

بحسب بعض الجهات الإقليمية قد يؤدي "الانقلاب العسكري إلى تعزيز حالة عدم الاستقرار في البلاد على الصعيدَين السياسي والأمني مستقبلاً، وهو الأمر الذي ستمتدُّ تأثيراته على الصعيد الإقليمي، من خلال تنامي الأزمات الأمنية؛ بسبب تنامي حركة الإرهاب في عدد من دول الساحل، في ضوء إخفاق النخبة العسكرية الحاكمة الجديدة في احتواء التهديدات الأمنية في معظم البؤر الساخنة هناك".

3- تصاعد التنافس الدولي على النفوذ

ربما تتزايد المخاوف من احتدام سباق التنافس الدولي بين القوى الفاعلة في المنطقة عقب الانقلاب في النيجر، لا سيما روسيا وفرنسا؛ إذ ربما يدفع تقليل اعتماد النيجر في المرحلة المقبلة على باريس نحو مسارعة موسكو لمحاولة ملء الفراغ الأمني الذي سيُخلِّفه التراجع الفرنسي في النيجر والمنطقة، وهو ما يعني تنامي النفوذ الروسي هناك عبر فاجنر؛ ما قد يؤدي إلى المزيد من العسكرة في الساحل، وربما يتطوَّر الأمر إلى صدام عسكري بين القوى الفاعلة في إطار التنافس على النفوذ والموارد، وما قد يعني تهديداً شاملاً للأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والقاري.

4- تنامي معضلة النفوذ الفرنسي في أفريقيا

تتزايد مخاوف باريس من انحسار نفوذها في النيجر خلال الفترة المقبلة، وهي التي تحظى بمكانة استراتيجية في أجندة السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا باعتبارها حليفاً مهماً في مجال محاربة الإرهاب ومكافحة الهجرة غير الشرعية في الساحل؛ ما يعني أن أمنها واستقرارها يُعَد جزءاً مهماً ضمن اهتمامات باريس الساعية إلى حماية مصالحها الاستراتيجية هناك، فضلاً عن امتلاك نيامي المزيد من الثروات والموارد الطبيعية، مثل اليورانيوم الذي تعتمد عليه باريس في الحصول على 35% من احتياجاتها بهدف توليد الكهرباء، كما أنها موطن استراتيجي مهم للقواعد العسكرية التابعة لكل من فرنسا وأمريكا والناتو لمراقبة التفاعلات الدولية في منطقة الساحل والشمال الأفريقي. ومن ثم، قد تمثل النيجر – في حقبتها العسكرية الجديدة – فرصة جيدة لمجموعة فاجنر الروسية لمزيد من الانخراط الاستراتيجي في منطقة الساحل، وتطويق النفوذَين الفرنسي والغربي هناك، بما يشكل ضغطاً على باريس وشركائها، في ضوء تخوفاتها من امتلاك موسكو المزيد من أوراق الضغط ضدها في المنطقة، مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية؛ لكي تمتلك القدرة على مساومة أوروبا في ملفات استراتيجية في مناطق أخرى مثل أزمة أوكرانيا.

5- محاولة واشنطن الضغط على النظام العسكري الجديد

- ربما تسعى واشنطن والدول الغربية إلى الضغط على النظام الجديد لضمان عدم انحيازه الكامل إلى موسكو ومصالحها؛ إذ تخشى واشنطن والغرب من أن يصبح الحراك العسكري الذي يهدف الى التغيير في النيجر، بوابة لدخول فاجنر في النيجر، وما سيترتَّب عليه من تمدد للنفوذ الروسي في البلاد والمنطقة.
- خسارة واشنطن والغرب نظام بازوم الذي يُعَد حليفهما الرئيسي في الساحل.
- ستعزز واشنطن ضغوطها على العسكريين الجدد وإيكواس من أجل إفشال الحراك العسكري الأخير، وربما تُصعِّد الأمر لدرجة التدخل العسكري، سواء عبر إيكواس أو من خلال القوات الفرنسية المتمركزة في الداخل النيجري، وهو ما سيجعل الساحل أكثر اضطراباً على المستوى الأمني خلال المدى المنظور.
- بالنسبة لواشنطن لا تشكّل منطقة غرب افريقيا حاجة استراتيجية مباشرة كما هي بالنسبة لفرنسا. فمنطقة الغرب والساحل لا تمثل رهانا استراتيجيا للولايات المتحدة. لكن ما تخشاه هو ان يكون ما حصل فرصة لدخول روسيا على خط النفوذ والتمدد في غرب افريقيا والساحل، كما الصين وغيرها من القوى الفاعلة إقليميا.
- الولايات المتحدة تدعم فرنسا في وجودها في غرب افريقيا والساحل من خلال المعلومات الاستخباراتية والامدادات الجوية، ورصد المستهدفين في عمليات الاغتيال. ولأنها واشنطن مدركة تماما لعدم قدرتها على مواجهة روسيا والصين في هذه الساحة، فقد انتقلت الى استراتيجية اضعاف الجميع حتى حلفائها الأوروبيين الذين بدأوا يستشعرون بالفعل بفقدانهم لنفوذهم المطلق في القارة السمراء.

6- تزايد المخاوف الغربية من استمرار الحراك العسكري في النيجر

مرتبطة بالأساس لدى بعض القوى الفاعلة مثل فرنسا والولايات المتحدة بخسارة حليف إقليمي قوي في مجال مكافحة الإرهاب بالساحل، واحتمال سقوط النيجر في فلك النفوذ الروسي، خاصة بعدما دعا المجلس العسكري النيجري قوات فاجنر إلى التدخل في النيجر وفق تقارير غربية بعدما ألغى الاتفاقات العسكرية مع باريس من طرف واحد، بما يهدد النفوذين الفرنسي والأمريكي اللذين يعتمدان على النيجر باعتبارها إحدى المحطات المهمة للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، خاصة أنها تستضيف قاعدة عسكرية أمريكية للطائرات بدون طيار في أغاديز جنوب البلاد. ويُضَاف إلى ذلك تخوُّف باريس من عرقلة وصول اليورانيوم إلى محطاتها النووية التي تعتمد عليها بنسبة 35% من إجمالي احتياجاتها، وما يمثله من تهديد للطاقة الكهربائية في فرنسا التي تشهد سياقاً داخلياً مضطرباً بفعل الاحتجاجات الراهنة، خاصةً بعدما أفادت تقارير بقرار المجلس العسكري النيجري وقف تصدير الذهب واليورانيوم إلى باريس. كما تخشى أوروبا من تنامي موجات الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إليها نتيجة تفاقم الاضطرابات الأمنية الإقليمية في الساحل بفعل تداعيات ما حصل في النيجر، وما قد يترتب عليه من توترات أمنية في السياق الإقليمي، خاصةً أن النيجر تُعَد محطة عبور استراتيجية بالنسبة إلى المهاجرين الأفارقة، كما تتزايد المخاوف من امتلاك موسكو – في حالة انخراط فاجنر في النيجر – ملفَّ المهاجرين غير الشرعيين، والبدء في مساومة أوروبا على أزمة شرق أوروبا.

لذلك يبدو أن هناك إصراراً من القوى الدولية على دحر الحراك العسكري في النيجر وعودة نظام بازوم إلى السلطة، حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة في الساحل وتكتسب موسكو رقعة استراتيجية أوسع في المنطقة على حساب النفوذ الغربي، وهو ما جعل الخطاب الرسمي الأمريكي يتبنى موقفاً بعدم نجاح الحراك العسكري بشكل كامل، وأنه لا تزال هناك فرصة لإعادة بازوم إلى منصبه، وهو ما تُردِّده فرنسا وألمانيا؛ الأمر الذي يعكس رفض القوى الدولية الفاعلة

الحراك العسكري في النيجر، وتصويره على أنه لا يزال محاولة "انقلابية "قابلة للفشل، خاصة في ضوء احتمالات بأن يكون هناك خطوة تصعيدية ضد قادة الحراك في المدى المنظور. ها هي المبعوثة الامريكية فيكتوريا نولاند، تؤكد مرة أخرى هواجس الإدارة من إمكانية استغلال روسيا للساحة النيجرية للدخول وبشكل مباشر على خط المواجهة، حيث صرحت لقناة الجزيرة بأنّ "قادة الانقلاب في النيجر يدركون مخاطر التحالف مع روسيا، لم تتح لي فرصة لقاء قائد الانقلاب الجنرال عبد الرحمن تياني، وقد طلبت لقاء الرئيس المحتجز محمد بازوم لكن لم أمنح فرصة لقائه. لقائي مع قادة الانقلاب في النيجر فتح الطريق أمام مواصلة المحادثات. ولقد أردت أن أوضح لقادة الانقلاب تأثير عدم استعادة الديمقراطية على العلاقة بيننا". ترصد واشنطن وبعناية التحولات الحاصلة في النيجر، وهي تدرك ان السقوط في مواجهة عسكرية سيخدم روسيا بالتأكيد، لذلك، وبأسلوب التهديد الناعم تحاول مبعوثة الإدارة فرض خيارات على قادة الحراك العسكري الذين يبدو انهم لا يستجيبون لطلب ادارتها الى حد اللحظة.

7- هواجس توسُّع تأثير الدومينو في الساحل

هناك مخاوف مشتركة بين إيكواس والقوى الفاعلة في المنطقة من تأثيرات نجاح الحراك العسكري في النيجر بأن يمتد إلى دول أخرى في المنطقة، وهو ما يُقوِّض الديمقراطية في بلدان الساحل حسب رأيهم، وما قد يترتَّب عليه من تداعيات كارثية على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، بما في ذلك تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية في دول المنطقة نتيجة الفراغ الأمني المحتمل، بما يُوسِّع نطاق سيطرة تلك التنظيمات ويُعزِّز نفوذها ويُوسِّع عملياتها الإرهابية في دول المنطقة، وربما يصل إلى الإطاحة ببعض حكومات الساحل في تكرار لنموذج طالبان في أفغانستان على الساحة الأفريقية. لذلك يتفق كلٌّ من إيكواس والقوى الدولية على ضرورة إفشال الحراك العسكري ولو باتخاذ إجراءات تصعيدية مثل الحل العسكري بدعم فرنسي- ومباركة أمريكية؛ من أجل إنهاء تمدد الحكم العسكري وكسر- سلسلة التحركات المماثلة في الساحل.

ابعاد الضغوط الخارجية على النيجر:

اتسمت دينامية الحراك الإقليمي والدولي بدرجة من التعقيد في ضوء سياق إقليمي مضطرب سياسيّاً وأمنيّاً بالأساس. ويمكن الإشارة إلى أبرز أبعاد تلك التفاعلات تجاه الحراك العسكري في النيجر على النحو التالي:

1- فرض حزمة من العقوبات الإقليمية :

أعلنت إيكواس والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا عن حزمة من العقوبات ضد السلطات الجديدة في النيجر تمثلت في إغلاق الحدود مع النيجر فوراً، وحظر الرحلات التجارية، ووقف المعاملات المالية، وتجميد الأصول الوطنية، وتعليق المساعدات، ومنع قادة الحراك من السفر وتجميد أصولهم؛ الأمر الذي قررت على إثره نيجيريا وقف تصدير الكهرباء إلى النيجر التي تحصل على نحو 70% من احتياجاتها من أبوجا؛ ما دفع المجلس العسكري النيجري إلى وصف العقوبات بأنها غير إنسانية وغير عادلة. ويأتي فرض هذه العقوبات في إطار محاولة للضغط على العسكريين الجدد في نيامي للتراجع وإعادة بازوم مجدداً للحكم، واحتواء سلسلة التحركات العسكرية التي باتت تهدد منطقة الساحل.

2- اصطفاف إقليمي داخل إيكواس

كشفه الانقسام الذي ظهر في المواقف الإقليمية تجاه الحراك العسكري في النيجر؛ حيث أيدت دولتا مالي وبوركينا فاسو الأحداث الأخيرة في النيجر، وسط رفض حاسم للحل العسكري في النيجر والتدخل الأجنبي فيها؛ حيث اعتبر البلدان، في بيان مشترك – وقد انضمت إليهما غينيا كوناكري – أن هذا التدخل سيكون بمنزلة إعلان حرب على الدول الثلاث؛ وذلك في محاولة لدعم الحراك. وبالرغم من أنه دعم إقليمي محدود نسبيّاً، فإنه قد انعكس على إصرار السلطة العسكرية الجديدة في النيجر على رفض العقوبات الإقليمية وعدم الاستسلام لأي تهديدات، خاصة بعدما أوفد المجلس العسكري النيجري وفداً بقيادة الجنرال ساليفو مودي إلى باماكو وواجادوجو للتنسيق والحصول على المزيد من الدعم؛ ما أدى إلى تزايد حدة المواجهة مع إيكواس، بما يهدد تماسك المنظمة خلال الفترة المقبلة وسط تخوفات من تفككها بسبب التناقضات بين بعض الدول الأعضاء الداعمين للحراك العسكري او الرافضين للتدخل العسكري الخارجي لإسقاطه.

3- فشل التفاوض

تحاول إيكواس تسوية الأزمة سلميّاً من خلال الحوار والتفاوض في سبيل إقناع العسكريين في النيجر بالتراجع وعودة الشرعية الدستورية في البلاد، بينما جعلت الحل العسكري خياراً أخيراً في حالة فشل جميع محاولات التفاوض والوساطة مع القادة الجدد في النيجر؛ فقد أوفدت الرئيس البنيني باتريس تالون إلى النيجر للتفاوض مع قائد الحراك"عبد الرحمن تشياني"، قبل إرسال وفد آخر برئاسة الجنرال عبد السلام أبو بكر الرئيس النيجيري الأسبق؛ من أجل التفاوض والتوصل إلى صيغة توافقية لإنهاء الأزمة. فشل التفاوض يعني مزيداً من التأزم في العلاقة بين إيكواس والنيجر خلال الفترة المقبلة. فرضت وساطة رئيس تشاد نفسها في أزمة النيجر، ليس فقط لعلاقاته المميزة مع مختلف الأطراف، بل أيضا لأنه تم استقباله بأقل كثير من الريبة تجاه أعضاء مجموعة "إيكواس". لم يكن للمنظمة خيار آخر. من جهته، تعيش تشاد انتقالا سياسيا صعبا. وتعاني أيضا من تداعيات الحرب في السودان شرقا وانعدام الاستقرار في ليبيا شمالا وليس لها أي مصلحة في أن يتدهور وضع جارتها وحليفتها النيجر. لكن في حال تقرر التدخل العسكري هل بامكانها الوقوف على الحياد؟؟؟ بالتأكيد صعب في ساحة معقدة كالساحة الافريقية

4- تكثيف الحرب النفسية على النيجر

اعلان إيكواس عن خطة التدخل العسكري المحتمل في النيجر، محاولة لإرباك حسابات العسكريين في النيجر، خاصة بعدما أعلنت بعض الدول – مثل السنغال وبنين – استعدادها للتدخل العسكري في النيجر إذا قررت إيكواس ذلك، وهو خطوة أخرى نحو مزيد من تأزم العلاقات بين دول المنطقة مستقبلاً.

هناك جملة من المحددات ربما تلعب دوراً حاسماً في نجاح الضغوط الإقليمية والدولية في إسقاط الانقلاب العسكري بالنيجر، ويتمثل أبرزها فيما يلي:

- تمسك بازوم بالسلطة واصراره على العودة للحكم.
- مدى استقرار الحكم الجديد وقدرته على مواجهة التحديات والضغوط الإقليمية والدولية.

- -حدود نجاح الحشد الإقليمي والدولي لايكواس.
- تمركز القوات الأوروبية في النيجر حيث لا تزال تستضيف قوات عسكرية أوروبية من دول فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا، وهي تشكل عامل ضغط قوياً على العسكريين النيجريين في حالة التدخل العسكري بالبلاد، وهو ما يعزز المخاوف من دور محتمل لتلك القوات بدعم قوات إيكواس، أو التدخل العسكري المنفرد بحجة حماية المصالح الغربية والفرنسية في البلاد.
- الدعم الدولي للتدخل العسكري.
- تحييد إمكانية تدخل مجموعة فاجنر لدعم العسكريين في النيجر.

إجمالاً، تدفع معظم المؤشرات التي تعكسها تطوُّرات الأزمة في النيجر إلى سيناريو محتمل؛ مفاده اتخاذ إيكواس إجراءً تصعيدياً بالتدخل العسكري الإقليمي في البلاد، وهو الإجراء المدعوم من قبل الغرب، بما في ذلك باريس وواشنطن، وذلك في ضوء تمسُّك قادة الحراك العسكري في النيجر بالانطلاق نحو مرحلة جديدة تتجاوز الرئيس "بازوم" الذي يصر هو الآخر على تمسُّكه بمنصبه، وسط سياق إقليمي مضطرب ومنقسم – ولو بشكل نسبي – ومرشَّح للمزيد من الاضطراب في حالة تعرُّض نيامي لعملية عسكرية.فقد تتطوَّر هذه الأحداث إلى حرب إقليمية تُعزِّز السياق المأزوم في المنطقة، كما قد تُهدِّد بتفكك إيكواس وانهيارها عقب احتمال انسحاب بعض دولها الأعضاء، مثل النيجر ومالي وبوركينا فاسو وغينيا كوناكري؛ وذلك بجانب توتر العلاقات الإقليمية البينية في منطقة الساحل التي ربما تكون عرضةً لمزيد من العسكرة، وهو ما يُعمِّق أزماتها على جميع المستويات، بما في ذلك تصاعد نشاط الإرهاب الذي ربما يُهدِّد مستقبل الدولة الوطنية في الساحل التي تعاني في الأساس من اختلالات جوهرية عميقة ربما تدفع نحو اختفائها خلال العقود المقبلة.

خلاصة

- صعود حركات التمرد العسكرية في افريقيا عموما والغرب والساحل خصوصا، بداية بمالي وبوركينافاسو، وغينيا كونكري، وصولا الى النيجر، ووصولها الى السلطة، يستهدف القضاء على النفوذ الاستعماري الغربي (الفرنسي والامريكي والاوروبي) والسعي لفرض أسس جديدة لبناء جبهة دفاع مستقلة عن الهيمنة الغربية.
- حركات التمرد العسكرية التي نجحت في الوصول الى السلطة في مالي وبوركينافاسو وغينيا والنيجر، نجحت في خلق نموذج جديد في المواجهة مع النفوذ الغربي الذي سيطر لسنوات طويلة على موارد وثروات هذه الدول ودمر بناها التحتية، وحاصرها في سلة الفقر والتخلف والانهيار الاقتصادي، على الرغم من امتلاكها لمقومات كثيرة للثروة، والموارد الطبيعية.
- يقدم قادة النيجر الجدد كما دول الجوار المؤيدة للحراك العسكري نموذجا جديدا في التحدي والمواجهة للنفوذ الغربي وقيوده المفروضة منذ سنوات طويلة، وهذا دليل على ان الرغبة في التغيير والتطور لتحقيق السيادة والاستقلال بعيدا عن سطوة الغرب المستكبر، لم يعد مجرد حلم او طموح سياسي بل أصبح رغبة حقيقية لدى أجيال من الشباب الافريقي الذي لم يعد يتقبل العيش تحت وطأة الهيمنة والاستعمار الغربي المستمرة.
- يُتوقع قيام العسكريين الجدد في النيجر بإعادة تشكيل علاقات بلادهم بالقوى الفاعلة الإقليمية والدولية المعادية للهيمنة الغربية، من خلال التقارب مع موسكو، والصين، وإيران وغيرها من القوى الصاعدة - المعادية لسياسة الاستكبار الغربية -على حساب استبعاد النفوذ الغربي الاستعماري من البلاد.

- تأييد الحراك العسكري في النيجر من قبل العديد من دول الجوار (مالي، بوركينافاسو، غينيا)، إضافة الى رفضها لاي محاولة للتدخل العسكري في النيجر تشير الى بناء معادلة جديدة قوامها الدفاع المشترك بين مجموعة من الدول التي نجحت في تغيير أنظمتها السياسية السابقة التي كانت تعتبر "أنظمة عميلة للغرب" وفرنسا بالدرجة الأولى.
- اعلان مالي وبوركينافاسو وغينيا استعدادهم لمواجهة ايكواس المدعومة فرنسيا في حال تدخلت عسكريا في النيجر قد تعصف بهذه المجموعة نهائيا، وقد تكون دافعا أكبر لتمتين الترابط والشراكة العسكرية والأمنية مع روسيا وغيرها من القوى الصاعدة (الصين، إيران وغيرها...) وبالتالي بداية لتأسيس " **استراتيجية دفاع مشترك**" ولما يشبه " **نظام دفاعي جديد**" في مواجهة الغطرسة والهيمنة الغربية، وبالتالي سيكون هزيمة حقيقية ونهاية للنفوذ الفرنسي والغربي في غرب افريقيا والساحل.

****